

قضية

ملف الفيول الذي يملكه صان مشتعباً. القضاء وضع يده عليه القضية، لكن الخشية تبقى من التسيس، الادة السرية لمنع المحاسبة، لكن بعد يصعدت المسار القضائي. لا تترك جماعت الكهرباء تعاني من تبعات عدم التقيد بالموصفات المطلوبة للفيول، لا قدرات تخزينية لكهرباء لبنان حالياً ولا إمكانية لتشغيل المعامل بكامل طاقتها وتولوات استهلاك الطاقة ينخفض في هذه الضربة من السنة، كانت التغطية انخفضت بشكل ملحوظ. كل ذلك يشير الى ان عقد سوناطراك وصل الى نهايته بعد 15 عاماً. كان يجدر خلالها كل ثلاث سنوات

إيلي الفرزلي

قضية الفيول المغشوش صارت قضية القضائي. هي عينة من الفساد المستشري في البلد، والأهم أنها ستكون عينة لكيفية مواجهة هذا الفساد في جمهورية ما بعد الانهيار. التسيس يظل على الملف من كل صوب. ذلك كخيل بإنقاذ المتورطين هناك دائماً فيتوزق قضى على المحاسبة، سياسي حيناً وطائفي أحياناً، هذا إذا ضبقت الحدود بين الأمرين. لكن مع ذلك، ثمة أمل بأن يصل هذا الملف إلى خواتيمه، بأن يسمح السياسيون للفضاء، ولو لرة واحدة، بأن يقوم بعمله، وخاصة أن ما تظهره التحقيقات حتى اليوم يؤكد أن هناك شبكة عنكبوتية من الرشى التي يصعب حصرها، أو تحديد مسارها الزمني. مطلقون على الملف يقولون إنه، شدة تعقده، قد يصح معه قلب القاعدة القانونية. هنا الكل منهم حتى تثبت براءته.

القصة طويلة وهي حكماً لم تبدأ مع وصول الباكرا MT Baltic إلى لبنان في آذار الماضي. لكن مع ذلك، فإن ما فتح الباب أمام القضاء للدخول إلى الملف هو تلك الباكرا التي تبين أنها محملة ب«نفايات نطفية»، بالرغم من حصولها على صك براءة من منشآت النفط والمديرية العامة للنفط في وزارة الطاقة يؤكد أنها مطابقة للمواصفات.

مسألة المواصفات المطلوبة للفيول ليست يوماً ثابتة. على سبيل

رؤوات مرتضه

دخلت فضيحة الفيول المغشوش بتأاز السياسة. احترم الكباش بين العوتين والمردة. الاعترافات تؤشر إلى ترويط عدد كبير من موظفي المنشآت النفطية بقبض رشى وهدايا لللاعب بنتائج التقارير المخبرية، وتؤودي إلى الاستنباه في تلقي موظفين رشى لإدخال فيول مغشوش ما كان يجب باعطال وانقطاع عامه محسوبة على التيار، رغم أنها بحسب مصادر قضائية، اعترفت الدولارات لإصلاحها. هذه الاعترافات التي أدلى بها موظفون أمام محققين فرغ المعلومات، عاود بعضهم تكرارها أمام قاضي التحقيق.

هل ستؤدي المعركة الجارية إلى سجن جميع المتورطين، أم أنها ستقتصر على بضعة موظفين، أم أنّ الحرب المعلنة هدفها إعادة توزيع الحصص بريء بجميع المتورطين فيه بالسجن.

لانزعاج «المنشآت» من يد تيار المردة؟ أمام القضاء لإداعائه بأنّ القاضي الذين تعاقبوا على وزارة الطاقة ما كان يجري؛ لماذا لم تأخذ وزارة الطاقة بتقارير كان يرسلها مدير شركة مشغلة لأحد المعامل تؤكد أنّ النطف غير مطابق للمواصفات؛ لماذا يقول هذه الجملة قاضيان من حصص التيار المحققين في الحرهما عادة عون ونقولا منصور؛ لماذا لم يتم توقيف مديرية عامة محسوبة على التيار، رغم أنها بحسب مصادر قضائية، اعترفت بأنها كانت «تأخذ الهدايا» كيف يتولى التحقيق في هذا الملف قاضٍ فرغ المعلومات، عاود بعضهم تكرارها أمام قاضي التحقيق.

المتشبه فيه بالفساد يرفض المثول أمام القضاء لإداعائه بأنّ القاضي الذي أحبل على التقاعد عام 2016، اعترف ممثل سوناطراك بأنّه كان يدفع مبالغ مالية لموظفين للتلاعب بشحنة نطف. وروى أنّه كان يرسل نتائج الفحوص المخبرية إلى ممثل الشركة الذي كان يطلب جعل نتائج التقارير متقاربة في ما يتعلق بالترسيات النفطية. غير أنّ المحققين أبلغ القاضي أنّ التقارير التي كان يرسلها ليست مسرورة، إنما هو يملك السلطة التقديرية التي تمنحه حق تلبية رغبة ممثل الشركة الذي يطالبه بتحسين النتائج، فضلاً عن التنسيق بين المختبرات لمطابقة النتائج؛ كذلك أفاد المحقوف بأنّ ممثل الشركة الجزائرية كان يعطيه ليرات ذهبية سنوياً ومبالغ مالية لتوزيعها على موظفين وإلأف ما



الإنتاج يتراجع في الوقت والجهة بسبب رفض الشحنة الأخيرة (هيلم الموسوي)

مديرية النفط عينة منها لفحصها، إذا تأكد مطابقتها للمواصفات تفرغ الحمولة في خزانات كهرباء لبنان. في هذه المرحلة تحديداً، وأثناء عملية التفريغ، تبدأ كل من كارادينيز وMEP بالحصول على العينة الخاصة بها، عن طريق التفتيش طوال فترة التفريغ. بعدها ترسل كل شركة عينتها إلى شركة الفحص في دبي (Bureau Veritas)، ولا تستعمل الفيول إلا بعد التأكد من مطابقته للمواصفات المطلوبة. درجت العادة هنا أن يستعمل الفيول حتى إذا كانت مواصفاته غير مطابقة تماماً. لكن الأمر يتنقل حينها لإجراءات أصعب من قبل الشرتكين المعنيتين، تتعلق بمعالجة المخزون قدر الإسكان من خلال فلاتر خاصة. في هذه الحالة، يُعرف في القطاع أن البواخر تتفوق على المعامل الأرضية في قدرتها على معالجة الفيول (نظراً إلى طبيعة عملها وإمكانية انتقالها من بلد إلى آخر ومن استعمال نوع فيول إلى

اربع شحنات وصلت إلى لبنان منذ بداية 2019

آخر، على سبيل المثال، اعترضت MEP على إحدى الشحنات التي وصلت إلى لبنان في تموز، رافضة استعمالها نظراً إلى زيادة نسبة الحموضة مولود، فإن أربع شحنات رفضت حتى اليوم. أو لأنها في الشهر الأول من عام 2019، ولم تكن مطابقة لكل المواصفات المطلوبة، وثانيتها في شهر تموز، واحتوت على مواد كيميائية محظورة وغير مستقرة تسمح بتغيير خصائص الفيول، والثالثة شحنة آذار الماضي التي كانت قد وصلت نسبة الترسبات النفطية فيها إلى 4,26، فيما يقترض ألا تزيد على 0,1 (أكدت الفحوصات التي أجرتها منشآت النفط مطابقتها للمواصفات قبل أن يتبين أنها غير مطابقة)، أما آخر الشحنات المرفوضة فتلك التي كانت خصصة للمعملين القديمين غير مطابقة أيضاً. انخفضت القدرة على تأمين كامل حاجة المعملين من الفيول، فتوقف العمل في مجموعتي إنتاج من أصل ثلاث في الزووق، وفي مجموعتين من خمس مجموعات في الجهة. ولذلك، اضطرت كهرباء لبنان إلى تشغيل المعامل الاحتياطية في صور وبعبدك.

لبنان؟

المغشوشة (آذار)، فإن هذه الشحنة لا تزال حتى اليوم في الخزائين الرئيسيين (25 ألف طن سعة كل خزان) في مؤسسة كهرباء لبنان، ما يسبب نقصاً في القدرات التخزينية للمؤسسة. وهي لذلك لم تتمكن من توزيع الشحنة التي تلت، والتي تبين أنها مطابقة للمواصفات، فاضطرت إلى استعمال خزانات احتياطية تستعملها شركة MEP، وهي لا تزال تستعين بهذه الخزانات. هذا يؤدي إلى توزيع الشحنات على مراحل وتأخير نحو خمسة أيام. تملا الخزائين الاحتياطيين (22 ألف طن الزووق و11 ألفاً في الجهة) ثم تنتظر بينما يستهلك جزء من المخزون لتعبد ملء الخزائين. الأمر لم يقف عند هذا الحد، فمواصفاته غير مستقرة تسمح بتغيير خصائص الفيول، والثالثة شحنة آذار الماضي التي كانت قد وصلت نسبة الترسبات النفطية فيها إلى 4,26، فيما يقترض ألا تزيد على 0,1 (أكدت الفحوصات التي أجرتها منشآت النفط مطابقتها للمواصفات قبل أن يتبين أنها غير مطابقة)، أما آخر الشحنات المرفوضة فتلك التي كانت خصصة للمعملين القديمين غير مطابقة أيضاً. انخفضت القدرة على تأمين كامل حاجة المعملين من الفيول، فتوقف العمل في مجموعتي إنتاج من أصل ثلاث في الزووق، وفي مجموعتين من خمس مجموعات في الجهة. ولذلك، اضطرت كهرباء لبنان إلى تشغيل المعامل الاحتياطية في صور وبعبدك.

لم يكن في العقد مع سوناطراك في تفتيحه. والخلل هنا لا يتعلق بالمخالفات القانونية التي فتح التحقيق بها فحسب، بل بالأضرار التقنية أيضاً. وهذا الأمر يستدعي بحثاً طارئاً في حلول جذرية، إما تخلس إلى تغيير الشركة (ينتهي عقدها في نهاية العام)، مقابل إجراء مناقصة فعلية لتأمين الفيول أو توقيع عقد يكون فعلاً من دولة إلى دولة، مع دولة تنتج الفيول الذي يحتاج إليه لبنان، لا كما يحصل من الجزائر، التي لا تنتج هذا النوع من الفيول. أولى الخطوات الفعلية لإنهاء هذه الحالة، تمثلت في كشف وزير الطاقة ريمون نجبر عن نيته الإعلان قريباً عن عقود جديدة.

جندر الإشارة إلى أنّ لبنان لم يتعاقد أصلاً مع الشركة الوطنية الجزائرية مباشرة، بل مع شركة «Sonatrach Petroleum BVI» وهي شركة مسجلة في الجزر العذراء البريطانية (واحدة من الجنحات الضريبية في العالم)، مملوكة من مجموعة سوناطراك القابضة. وهذه الشركة تعمل في تجارة المشتقات النفطية والغازية وفي النقل البحري. وهي بالتالي، جل ما فعله هو شراء الفيول من مصادر متعددة ثم يبعه للبنان، عبر شركة ZR energie أو عبر شركة البساتنة.

قضية

فساد لبناني - عراقي في بغداد:

«صفقة التأمين» بين السياسة والعالم



الزحمت (ارض الوطن، بحفر القنطرة الاستثنائية ل 3500 خاتة، بلغت قيمتها 333 الف دولار اميركي، (أف بي)

صدّر خلافً سياسيّ. واحداً من ملفات الفساد الكثيرة والمعقدة في العراق. قصة جديدة ابطلها سياسيون رسميون وسياسيون عراقيون ورجال أعمال لبنانيون، ومن خلالها يمكن قياس حجم الملفات في بغداد. لا يُبرم الصفقات من دون ان يدفع رجال الأعمال «حصة» السياسي/المتنفذ. وفي لحظة ما ينتقل هؤلاء من معسكر «الفاستد» إلى معسكر «مكافيه». لحفظ مكاسبهم ومغانمهم

نور ايوب

من أوجه التشابك والتشابه، بين الساحتين اللبنانيّة والعراقية، الفساد الضارب في وزارات الدولتين ومؤسساتهما. منذ أسابع يسري الحديث عن فضيحة - تصدّرت وسائل إعلام عديدة - إبطالها سياسيون عراقيون ورجال أعمال لبنانيون. فضيحة، في شقيها السياسي والتقني، تعكس حجم «الخدمات المتبادلة» بين الساسة ورجال الأعمال، وسعيهم إلى مراكمة ثرواتهم بعيداً عن النهوض بواقع مرز ترزح تحته شرائح لا تملك قوت يومها. في شقها السياسي، شكّل تكليف محمد توفيق علاوي، برئاسة الوزراء في العراق (قبل اعتذاره) مطلع شباط/ فبراير الماضي، مفصلاً مهمّاً في العلاقة بين رئيس البرلمان محمد الحلبوسي والشائب متنى السامرائي علاوي، فشل في تحصيل دعم «سنّي» لحكومته؛ حجر العثرة كان التحالف البرلماني الذي يقوده الحلبوسي، بوصفه «ممثل البيت السنّي». استطاع علاوي خرق التكتل، مبرماً تفاهات مع السامرائي. بمنحه الأخير صوته من 10 نواب آخرين، في وقت يحفظ الرئيس المكلف «مكتسبات» السامرائي، وبرزها وزارة التربية، ومغانمها.

«مكتسبات» السامرائي، في حكومة عادل عبد المهدي، كانت محمّنة بتفاهم سياسيّ بيده وبين الحلبوسي والنائب محمد الكربولي (شقيق زعيم «حزب الحل») جمال الكربولي. واحد منها «عقد تأمين» موقع بين وزارة التربية من جهة، والشركة التأمين العراقية العامة، و«شركة أرض الوطن للتأمين» (مقرها بغداد، 2000 دولار، آخرها قبل ثلاثة أشهر. وعلمت «الأخبار» أنّ محققين فرغ المعلومات استمعوا على مدى سبع ساعات إلى إفادة المهندس يحيى مولود، مدير شركة مشغلة لأحد معامل إنتاج الكهرباء، الذي كشف أنّه أجرى فحوصات على عينات من شحنات نطف سابقة في ألمانيا بيّنت وجود مواد فاسدة وسامة فيها. وقال إنه أرسل هذه التقارير إلى وزيرة الحلبوسي، وبالتنسيق مع المؤسسة العراقية، حركة الملف مطلع آذار/ تموز على أي إجراء. ويستدل قاضي التحقيق اليوم الاستماع إلى كل من العراقيّ - تجميعه الأموال المنقولة وغير المنقولة لشركة «أرض الوطن»،

ومديرها المفوض على نصير جتار (راجع الوثيقة المنشورة على الموقع الإلكتروني)، كما أصدر - وفق معلومات «الأخبار» - مذكرات إلقاء قبض بحق خياط والخشن، إضافة إلى عدد من العاملين في التربية، بينهم مدير مكتب وزيرة سني خليل بك، ومدير الشؤون القانونية، والوكيل الإداري، ومدير العقود، بحجة «إحداث أضرار بالمال العام». الالفت أنّ الحلبوسي، وبعد «جرجة» الويرية إلى التحقيقات، استطاع أن يعيدها إلى كنف فريقه السياسي، مُرجعاً المياه إلى مجاريها - في الأسابيع الماضية - مع السامرائي، في وقت ينقل فيه عن المتضررين من الخالف أنّ «الشركة دفعت ثمن خلافٍ سياسي، لا ناقة لها فيه ولا جمل». تقنياً، ثمة وجهتا نظر: الأولى له «أرض الوطن»، أما الثانية فله «ديوان الرقابة المالية الاتحادي».

وفق روايته، يؤكّد فريق شركة التأمين دخوله المضمار في العام 2015، إثر قرار مجلس الوزراء برئاسة حيدر العبادي (2015/ 239)، لتشجيع ودعم القطاع الخاص. في الفقرة 6,6، يدعو القرار إلى «اتخاذ خطوات جادة لجذب كفاءات التأمين العراقية الموجودة في الخارج»، وذلك بد«إزام الوزارات والداوئر الحكومية وشركات القطاع العام والخاص بإنشاء عقود تأمين، وتأمين صحي لموظفيها خلال عامين، بالحد الأقصى».

مبكراً، أدرك الفريق اللبناني وجوب العمل في «شركة عراقية»، فسارع رئيس الوزارة «أرض الوطن» في العام 2010، وقد توجّدت إجراء مرامستها أعمال التأمين في 30 تموز/ يوليو 2019 لغاية 30 تموز/ يوليو 2020 (راجع وثيقة «تسجيل إجارة» منشورة على الموقع الإلكتروني). ما يعني - وفقهم - ما قبل إن «الشركة وهمية»، في 26 كانون الأول/ ديسمبر 2019،

بأنها - وخلال الأسابيع القليلة - التزمت بحال، بلغت قيمتها 400 مليون دينار عراقي (333 ألف دولار أميركي). قضت «أرض الوطن» كامل المبلغ، 34 مليون دولار (راجع فسخ العقد)»، وعلى دفعتهن، في

مبكراً، أدرك الفريق اللبناني وجوب العمل في «شركة عراقية»، فسارع رئيس الوزارة «أرض الوطن» في العام 2010، وقد توجّدت إجراء مرامستها أعمال التأمين في 30 تموز/ يوليو 2019 لغاية 30 تموز/ يوليو 2020 (راجع وثيقة «تسجيل إجارة» منشورة على الموقع الإلكتروني). ما يعني - وفقهم - ما قبل إن «الشركة وهمية»، في 26 كانون الأول/ ديسمبر 2019،

البيان كاملاً على الموقع الإلكتروني). هذه النقطة عتّت «الشجرة» التي اطلاحت العقد، وقد أوجدت إثر الخلاف السياسي، علماً بأن المستفيدين الثلاثة والشركة نالوا ما يريدونه («الأخبار»، عدد أول من أمس)، رغم نفي مصادر الشركة ومصادر سياسية أخرى «صحة بعض الأرقام». وفي هذا الإطار، تؤكّد مصادر قضائية عراقية، في حديثها إلى «الأخبار»، أنّ «الريح الصافي» الذي حازته الشركة لحظة توقيعها العقد بلغ ما نسبته 20 في المئة من قيمة الإجمالية.

في المقابل، أرسل «ديوان الرقابة» كتابين إلى مجلس النواب، الأول بتاريخ 3 آذار/ مارس الماضي والثاني في الـ11 من الشهر عبثه (الكتابان على الموقع الإلكتروني له «الأخبار»). طارحاً استفسارات عديدة عن البية توقيع هذا العقد. في الأول، ثمة إشارة إلى أنّ العقد «ليس من القضايا العاجلة أو الملحة، وأنّ السوزراء لم تقم بإرسال العقد إلى الديوان، وهذا مخالف للقانون»، لافتاً إلى أنّ التدقيق أثبت «وجود عرض واحد، من دون أن يكون هناك عرض آخر يتيح للوزارة حرية الاختيار». كذلك، لم يكن هناك «مبرر لمدة العقد»، إضافة إلى أنّ «عقد المشاركة المبرم بين أرض الوطن وشركة التأمين العراقية، جرى بموجب عقد مشاركة بينهما في 17 كانون الأول/ ديسمبر الماضي، في حين وقع العقد بين الوزارة وأرض الوطن بعد مرور 9 أيام فقط، ما يشير إلى أنّ الشريك المذكور حديث الشركة مع شركة التأمين العراقية»، وبلغت الختابل إلى أنّ «المبلغ سنّد بالكتاب المنشور على الموقع الإلكتروني) بقيمة 41 مليار دينار عراقي (34 مليون دولار أميركي)، لمدة خمس سنوات (قابلة للتجديد)، ويشمل تقديمات متخوذة لـ620 ألف منتسب للوزارة، إثر مفاوضات دامت سنوات عديدة، وسط مناقسة حادة بين عدد من الشركات التي قدّمت - بدورها - عروضاً وفق المعايير التي «صاغتها» الوزارة.

ثلاثة أشهر وبدأ الخلاف السياسي، سارعت الشركة إلى فسخ العقد، علماً

إجارة ممارسة أعمال التأمين لشركة «أرض الوطن»، انتهت في 30 تموز/ يوليو 2019، وتم تجديد الإجارة بموجب كتاب «ديوان التأمين» في 20 كانون الأول/ يناير 2020، للفترة الممتدة من 30 تموز/ يوليو 2019 لغاية 30 تموز/ يوليو 2020، ويأثر رجعي، وعليه فإن توقيع العقد تمّ بدون منح إجارة تجديد ممارسة أعمال التأمين لأرض الوطن في حينها.

لم ترسل الوزارة كتاباً إلى «ديوان التأمين»، الجهة المسؤولة عن شركات التأمين الأهلية، لبنان الملاءة المالية لشركة «أرض الوطن» والأعمال الماثلة لها قبل إجراء التعاقد معها. لم يثبت وجود نشاط يخص الأعمال التأمينية لشركة «أرض الوطن» خلال سنة 2018. وقد حققت عجزاً مادياً قدره 15 ألف دولار أميركي.

لم يثبت وجود استثمارات مالية لشركة «أرض الوطن» خلال العام 2018. عملتاً، الصفقات في العراق، كما لبنان، منطلقها العلاقات مع ساسة فاسدين، وتفتحي بمسؤوليات ومقايضات، «صالح» الحلبوسي - السامرائي، والتي ستفضي قريباً إلى إخراج المتهمين «دعوى خاص».